

أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني (٢٠١٨ - ٢٠٠٠م)

The impact of food commodity imports on the Sudanese trade balance

(Analytical study for the period ٢٠٠٠-٢٠١٨ AD)

د. أحمد ضوالببيت أحمد - استاذ الاقتصاد المساعد- بجامعة الامام المهدي- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

E.ahmeddawelbait79@gmail.com Tel ٠٩١٢١٥٤٢٩٧

د. مروه عبد القادر صالح - استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة الامام المهدي- كلية الاقتصاد والعلوم

الادارية

E.marwasaleh98@gmail.com Tel ٠٩١٦٦٩٨٨٣٨

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني ومعرفة أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري في السودان. يتمثل موضوع الدراسة في مشكلة الميزان التجاري السوداني الذي ظل يعاني طوال فترة الدراسة من عجز شبه مستديم وذلك لترجيح كفة الواردات السودانية على الصادرات. اتبعت الدراسة المنهج القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بواسطة برنامج EViews لتقدير العلاقة بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨م) أهم فرضيات الدراسة وجود علاقة طردية بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني وذلك لوجود العجز الذي ظل يلزم الميزان التجاري السوداني. أهم نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي موجب قوي لحجم لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك الى أن السلع الغذائية تمثل الاحتياجات الفعلية للمجتمع، أهم توصيات الدراسة لا بد من الاهتمام بإنتاج السلع الغذائية والتي تجنب الدولة الاستيراد من الدول الاخرى وتساهم في تحسين وضع الميزان التجاري في السودان.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السوداني ، الميزان التجاري ، واردات السلع الغذائية

Abstract

This Study aimed to Measuring the Impact of Imports of food Commodities on The Sudanese trade balance and Measuring the Impact of total Imports on the trade balance in Sudan the problem of the study is that the Sudanese trade balance has been suffering from an almost permanent deficit throughout the study period, in order to outweigh the Sudanese imports over export. The study aimed to measure and demonstrate the impact of imports of food commodities on the Sudanese trade balance, because it has remained a semi-permanent deficit. Following the Econometric approach namely the the ordinary least squares method (OLS) through E views program to estimate the relationship between trade balance and food imports.

Using data about the study variables for the period from ٢٠١٨-٢٠٠٠ and the use of the most important hypotheses of the study are the existence of a positive relationship between imports of food commodities and the Sudanese trade balance, due to the existence of the deficit that has been associated with the Sudanese trade balance. The most important results of the study are the presence of a strong positive significant impact on the volume of food commodity imports on the Sudanese trade balance during the study period, due to the fact that food commodities represent the actual needs of society. The most important recommendations of the study must be concerned with the production of food commodities, which the state avoids importing from other countries and contributes to improving the trade balance in Sudan.

Keywords: the Sudanese economy - the trade balance- food imports

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم وذلك من خلال استفادة كل دولة من الميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية وبذلك تستطيع توفير الكثير من السلع والخدمات وفقاً لمبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأسعار أقل كما أنها وسيلة مباشرة لتعزيز العلاقات الدولية. يعتبر الميزان التجاري من أهم مؤشرات الأداء للتجارة الدولية وللاقتصاد ككل وتكمن قيمته في تحليل مكوناته الرئيسية وهي الصادرات والواردات السلعية فعندما تتفوق الصادرات على الواردات في الدولة يحدث فائض في الميزان التجاري وهذا يعبر عن صحة اقتصاد الدولة من خلال كفاءة الانتاج وزيادة مستويات الجودة، كما يعني حصول الدولة على عملات أجنبية يضيفها إلى احتياطياته وضمانا لتمويل الواردات وسداد الالتزامات الخارجية وتقوية العملة الوطنية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في العجز الكبير الذي يعاني منه الميزان التجاري السوداني، وذلك من خلال الفجوة بين الصادرات والواردات، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين :

١- ما أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني؟

٢- ما أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري السوداني؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات التي تناولت قضية حقيقية يعاني منها الاقتصاد السوداني وهي العجز الشبه دائم للميزان التجاري السوداني، وذلك خلال فترة الدراسة، وأن واردات السلع الغذائية من الواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها تمثل الطلب الحقيقي للمجتمع المحلي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الآتي:

- ١- بيان الأثر الذي تحدثه واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري في السودان.
- ٢- معرفة أثر الواردات الكلية على الميزان التجاري في السودان.

فروض الدراسة:

افتترضت الدراسة الآتي:

- ١- وجود علاقة موجبة بين واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني.
- ٢- وجود علاقة عكسية بين الواردات الكلية والميزان التجاري في السودان.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل البيانات والمنهج التاريخي لاستصحاب الدراسات السابقة.

مصادر المعلومات الثانوية: الكتب، تقارير بنك السودان المركزي.

حدود الدراسة: جمهورية السودان، (٢٠٠٠ م- ٢٠١٨ م)

ثانياً الدراسات السابقة :

دراسة نسيمه ناصر (٢٠١٤)ⁱ

هدفت الدراسة إلى تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري ومعرفة مدى تأثير وضعية الميزان التجاري الجزائري بالمتغيرات والتحويلات الاقتصادية.

إفترضت الدراسة انتهاز الدولة لمجموعة من الاستراتيجيات للنهوض باقتصادها وتحسين وضعيتها الاقتصادية، من خلال استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تحليل الميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل التركيبية السلعية وتحليل البنية السلعية لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢م.

دراسة زبير طيوح (٢٠١٥)ⁱⁱ

هدفت الدراسة القياس أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٣م).

أهم فرضيات الدراسة أن تحرير التجارة الخارجية يساعد تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد، والذي يؤدي الى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات جديدة و من ثم

تطوير الصادرات، أتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الجداول والإحصاءات التجارية ومن ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضاً بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ورفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة، أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة دوحة سلمى (٢٠١٥) iii

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ومعرفة سبل علاجها في الجزائر، افترضت الدراسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضع الميزان التجاري في الجزائر. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٨٧م) بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لإنهيار أسعار البترول أثر سلبي على الإقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة ١٩٦٩م وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار، أوصت الدراسة بضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وكذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها ومدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.

دراسة سارا عبد القادر (٢٠١٨م) iv

هدفت الدراسة للتعرف على أثر التبادل الاقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في السودان، افترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف وطردية بين الصادرات وسعر الصرف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة لاستخدام البرنامج التحليلي (SPSS) ، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على السودان اثر سلباً على حجم الصادرات والواردات نتيجة لحظر تصدير واستيراد بعض المنتجات لبعض الدول، أوصت الدراسة على العمل على زيادة الامتيازات الاستثمارية لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية وبالأخص في القطاعات الانتاجية لزيادة حجم العائد من الصادرات.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للميزان التجاري بالتحليل والشرح وعلاقته بسعر الصرف وبعض المتغيرات الأخرى، أما الاختلاف ما بينهما تناولت الدراسة الحالية قياس أثر واردات السلع الغذائية علي الميزان التجاري وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة

التجارة الخارجية: هي عبارة عن المعاملات التجارية في صورها المتعددة التي تنشأ بين الأفراد وحكومات يقطنون في وحدات سياسية مختلفة^v. من هنا فإن التجارة الخارجية تنطوي علي مبدأ إجتياز الحدود السياسية لدولة ما، فضلاً على أنها ذات طبيعة فردية إذ أن كل دولة تعتبر مصدرة ومستوردة في وقت واحد وهناك ترابط ما بين الصادرات والواردات فالتجارة الخارجية بمعناها الضيق تعني الصادرات والواردات المنظورة فقط، أما معناها الواسع فهي تعني الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والخدمات، وتشمل انتقال رؤوس الأموال والأفراد فالتجارة الخارجية بكل معانيها تعني المنافع الاقتصادية التي تجني من الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة كذلك يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها الفوائد الاقتصادية والعملية والثقافية والسياسية في شتي المجالات فهي تعني تبادل السلع والخدمات بين دولة ودولة اخري أو تجارة بين الحكومات^{vi} وأيضاً تم تعريفها بأنها ما يعبر الحدود السياسية من السلع والخدمات المنظورة وغير منظورة ورؤوس الأموال والأفراد. فقد أختلف الاقتصاديون في تفسير ماهية التبادل الدولي ومن هؤلاء الاقتصاديون (ادم سميث) الذي يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد للتجارة الداخلية وأن كل منهما وسيلة لسد العجز في إنتاج محدد بمسمى الواردات أو التخلص من فائض الإنتاج المسمى بالصادرات وكلاهما وسيلة للتغلب على ضيق السوق.

أسباب التبادل الدولي :

- ١- الدولة الواحدة لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه داخل القطر، وذلك لأنها قد لا تحظي بأي تفوق مطلق أو نسبي في جميع السلع ، ولكنها قد تحظي بهذا التفوق في إنتاج بعض السلع فقط لذا فهي تقوم بسد هذا النقص عن طريق التبادل الدولي ، وقد يكون لأسباب طبيعية أو سياسية أو اقتصادية وهي تمثل سلع إستيراد كامل نظراً لإستحالة إنتاجها محلياً.
- ٢- هناك سلع تنتجها الدولة وتزيد عن حاجة إستهلاكها المحلي وبالتالي يصبح هناك فائض إنتاج يدخل في بند الصادرات.
- ٣- هناك سلع تنتجها الدولة بأقل من حاجة إستهلاكها المحلي، وبالتالي تلجأ الدول لإستكمال النقص في تلك السلع وتدخل في بند الواردات.
- ٤- نفقات النقل وهي تلعب دوراً هاماً في قيام التجارة وتؤثر في التوطن الدولي للصناعات بحيث تكون اقرب للأسواق وأقرب لمواد الخام.

٥- فروقات الأسعار والتفاوت في نفقات الإنتاج، يؤثر علي أسعار السلع وبالتالي يمكن للدولة أن تنتج سلعاً بأسعار أقل من الدول الأخرى كما أن فروق الأسعار هي الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية ، والفرق ينتج ما بين السلع المحلية والسلع المستوردة ، وغالباً ما يميل المستهلك لشراء السلع الأرخص سواء كانت محلية أو أجنبية ، ويسعى المنتج لبيع منتجاته في الأسواق الداخلية أو الخارجية لتحقيق أقصى ربح ممكن ، عليه فإن الفرق في الأسعار بين منتجات الدول ذو أثر بالغ في قيام التبادل التجاري بين الدول.

نظريات التبادل الدولي :

هناك الكثير من النظريات التي فسرت أسس التبادل الدولي وسوف نتناول منها مايلي:

أولاً : مدرسة التجاريين

سبقت أفكار التجاريون مرحلة الكلاسيكيون ، وقد تبلورت أفكارهم حول التجارة الخارجية في ثبات الثروة الإجمالية للعالم حيث تقاس ثروة الأمم بما لديها من معادن نفيسة (كالذهب والفضة) وأن سبيل أي قطر للتطور هو أن يصدر أكثر من مما يستورد وأن أي مكاسب تحققها إحدى الدول تكون علي حساب دولة أخرى حيث دعا رواد هذا الفكر الي تقييد التجارة الخارجية ، وفي الواقع فإن كثير من الدول لم تستطع العمل بمبدأ التجاريين مما دحض أفكارهم وذلك لعدة أسباب منها ان التجارة الخارجية لا تقتصر علي الصادرات والواردات المنظورة فقط بل تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، ولا تستطيع كل الدول العمل بمبدأ زيادة الصادرات عن الواردات ، وقد يكون ذلك لأسباب طبيعية أو اقتصادية ، اذا كانت الصادرات تمثل اهمية عظمي للنشاط الانتاجي في الاقتصاد القومي فإن الواردات لاتقل عنها اهمية بالنسبة للإنتاج والإستهلاك الكلي.

ثانيا : النظرية الكلاسيكية :

تمثل فكر الكلاسيكيين حول التبادل التجاري في نظريتي المزايا المطلقة لادم سميث والمزايا النسبية لدافيد ريكاردو.

أ-المزايا المطلقة (ادم سميث) :

طبقاً (لسميث) يمكن لدولتين أن تزيدا إنتاجهما المشترك إذا تخصصت كل منهما في إنتاج وتصدير السلعة أو السلع التي تكون فيها أكثر كفاءة (تحوز فيها ميزة مطلقة) وتستورد السلعة التي تحوز فيها نقيصة مطلقة ، وبالتالي تشترك في التجارة مع الدولة الأخرى ، وسوف تكون كلا الدولتين في حال أفضل من حيث كمية السلع المتاحة للإستهلاك عند المتاجرة ومن ثم تقسمان الصافي المتحصل من خلال التخصص^{vii}.

ب-المزايا النسبية (دافيد ريكاردو) :

أساس قيام التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية وليس المطلقة ، حيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل من الدول الأخرى وتستورد السلع التي تنتجها الدول الأخرى بتكاليف نسبية أقل.

ثالثاً: النظرية الحديثة :

تعود فكرة هذه النظرية للسويديان (هكشر – أولين) حيث قامت على الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية والتي بدورها افترضت أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد ، وتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها ، فقد نصت النظرية الحديثة في تحليلها(إذا كانت تفضيلات المستهلك متماثلة في دولتين ولدى الدولتين ثروات طبيعية مختلفة نسبياً من عناصر الإنتاج ، فإن كل دولة سوف تخصص في السلعة التي تستخدم في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبياً حيث قامت عدة إفتراضات أهمها مايلي:

١- وجود عناصر الإنتاج بنسب مختلفة بين الأقطار تختلف كمية عناصر الإنتاج من دولة الى اخرى حيث تؤدي ندرة العنصر إلي قلة عرضه بالنسبة لطلبه ومن ثم ارتفاع عائده ووفرة العنصر تؤدي إلي زيادة عرضه بالنسبة لطلبه وبالتالي انخفاض عائده.

٢-التوسع في الإنتاج يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعارها وزيادة الطلب عليها من الدول الأخرى وبالتالي زيادة صادراتها.

السياسات التجارية :

وهي الوسائل التي تلجأ لها الدول في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ، اختلفت السياسات التجارية ما بين حرية التجارة وتقييد التجارة ، يقصد بحرية التجارة ترك التجارة حرة دون قيود من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال. وحتهم في ذلك أن الدولة سوف تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة الي رفع مستوي الأداء والجودة وتحقيق سيادة المستهلك، أما سياسة تقييد التجارة يقصد بها تلك التي تطبق وتنفذ من خلال سن التشريعات والقواعد الهادفة الي حماية الصناعة والسوق من المنافسة الأجنبية وحتهم في ذلك حماية الصناعات الناشئة، وتنوع الهيكل الاقتصادي والقضاء علي البطالة و حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق. توجد ثلاثة وسائل للتحكم في التجارة الدولية هي:

١-الوسائل السعرية:

مثل الضرائب أو الرسوم الجمركية تقوم الدولة بفرضها علي سلعة تعبر الحدود الوطنية سواء دخولا (الواردات) أو خروجاً (الصادرات) وقد تكون ضريبة قيمية وهي التي تفرض على قيمة السلع اونوعية وهي التي تفرض على نوع السلعة او الضريبة المركبة وهي تفرض على نوع وقيمة السلعة.

٢-الوسائل الكمية :

وهي قيود على كميات السلع التي تعبر الحدود الوطنية ، ويمكن تعريفها بأنها السياسات التجارية غير الجمركية التي تؤدي إلى إنحراف تدفق السلع والخدمات المتاجر بها دوليا وتمثلها العديد من الإجراءات والقيود مثل :

أ- حصص الواردات: تفرض من جانب الدولة المستوردة حيث يتم تحديد حد أعلى للكمية التي يمكن استيرادها من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة.

ب- اعانات التصدير: وهي عبارة عن مساعدات تقدم لمنشأة تعمل في نشاط تصديري معين أو لمستهلك الصادرات الأجنبية وقد تأخذ عدة أشكال تتراوح بين المدفوعات النقدية المباشرة إلى الإعفاءات الضريبية.

٣- الوسائل التنظيمية: هي الإتفاقيات والمعاهدات التي تنظم التجارة ، وهي عادة ما تكون بين دولتين أو أكثر وتمثلها أشكال التكامل المختلفة ويمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه (عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر على الأخذ بسياسات محددة تؤدي إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة في الدول الاعضاء وقد تختلف درجات الاعتماد من انخفاض العوائق التجارية علي عدد محدود من المنتجات (كاتفاقية التجارة التفضيلية) الى انشاء سياسات نقدية موحدة (كالإتحاد النقدي) بحيث يكون هناك انسجام تام للسياسات المالية والنقدية وانشاء أسعار صرف ثابتة.

تجارة السودان الخارجية:

يعتبر السودان ضمن دول العالم الأقل نموًا والتي تعتمد في صادراتها وتجارها الخارجية ككل علي المواد الأولية مما يعرضها لتقلبات الطلب علي صادراتها في الاسواق العالمية ويعتبر القطن هو المحصول الأول في تجارة السودان الخارجية أما الواردات فتتميز بالارتفاع المستمر في اسعارها وفي نسبة نموها مما أدى إلى عجز الميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات ، وقد عزى العجز لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأمريكي وارتفاع اسعار السلع الرأسمالية والوسيلة ومدخلات الإنتاج ، وبما أن السودان يتمتع بثروات طبيعية هائلة فاذا تم استغلالها بصورة مثلى فإن ذلك يؤدي إلى تنمية الصادرات وتخفيض حجم الواردات، وبالتالي إزالة عجز ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى خروج التجارة من الإطار الذي تدور فيه وحل المشاكل والصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية حيث تسعى تجارة السودان الخارجية لتحقيق عدة أهداف منها:

- ١- نقل الانتاج من داخل السودان إلى أسواق الدول التي تحتاجه وتوفير أسواق عالمية للمنتجات المحلية
- ٢- الحصول على النقد الأجنبي وزيادة مقدرة البلاد على الاستيراد ، وخاصة الواردات التي تساهم في عملية التنمية^{viii}.

السياسات التجارية وسياسة الصادرات والواردات في السودان :

انتهجت الحكومات السودانية المتعاقبة العديد من السياسات التجارية والتي اختلفت ما بين السياسة الرقابية وسياسة التحرير وعادة ما يعلن عن أهداف تلك السياسات والتي تتمثل في تشجيع الانتاج المحلي وحماية

المستهلك وتحقيق إيرادات الخزينة العامة وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات لذلك فإن حزمة السياسات التجارية تتكون من التالي :

- السياسات الجمركية
- سياسات الدعم والقيود الكمية
- السياسات التموينية

سياسات الصادرات السودانية :

للصادرات السودانية دور هام في الاقتصاد السوداني حيث تعتبر من أهم مصادر العملات الأجنبية، وذلك لمساهمتها في تمويل المشاريع التنموية ومقابلة احتياجات البلاد من السلع الضرورية. مع بداية الالفية الثالثة اتبعت العديد من السياسات التي هدفت تحسين اداء الصادر ومن أهم تلك الأهداف:

- ١- العمل على استقرار الاسعار في اسواق المحاصيل باستخدام سياسية تمويلية منضبطة.
- ٢- الاستمرار في منح شركة الصمغ العربي امتياز تصدير الصمغ الخام على ان يكون المجال مفتوح للآخرين لتصدير الصمغ المصنع .
- ٣- إلغاء الرسوم الولائية والمحلية على سلع الصادر العابرة
- ٤- تنظيم حركة سلع الصادر مسئولية السلطات الاتحادية وتمنع السلطات الولائية والمحلية من التدخل في اجراءاتها . أدت تلك السياسات الى تضاعف حجم الصادرات الكلي من ٣,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٩م إلى ١٩٤٩,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م حيث أدى دخول البترول في الصادرات السودانية إلى تغيير واضح في التركيب الهيكلي للصادرات السودانية ، حيث ارتفع حجم الصادرات بنسبة ١٣٢% في عام ٢٠٠٠م وساهم بنسبة ٧٤,١% من إجمالي الصادرات لنفس العام حيث سجل الميزان التجاري فائض بفضل عائدات البترول، أما بعد انفصال جنوب السودان في ٢٠١١م انخفض صادر البترول ففي عام ٢٠١٢م ارتفعت حصيلة صادر الذهب ٢,١٥٨٠ مليون دولار مقارنة بالصادرات الأخرى مما أدى الى تحسن ميزان المدفوعات واستقرار نسبي في أسعار سعر الصرف مع استمرار عجز الميزان التجاري^{ix} مما يستدعي الاهتمام بتنمية الصادرات غير البترولية.

سياسة الواردات السودانية:^x

مع بداية الالفية الثالثة تزايدت واردات السودان بشكل واضح واستمرار عجز الميزان التجاري عدا الاعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وذلك نسبة لانخفاض حصيلة الصادرات من السودان للعالم الخارجي وتزايد الواردات الى داخل السودان من العالم الخارجي، كما أن أي جهود تبذل لإصلاح الخلل في الميزان التجاري تستدعي بالضرورة الى جانب دفع عجلة تنمية الصادرات العمل على ضبط وترشيد الواردات واستغلال الموارد المحلية المتاحة حيث شهدت فترة نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة سياسة التحرير الاقتصادي ثم إلغاء رخص الاستيراد بطرق الدفع المختلفة وفقاً لشروط وضوابط معينة منها ضرورة أن

يكون إسم المستورد مقيداً بسجل المصدرين والمستوردين كمستورد للسلع عدا السلع المحظورة. أما بالنسبة للاستيراد بنظام تجارة الحدود فيتم بطريقة المقايضة، ويتم إستخراج الاستثمارات بالولايات على أن تكون السياسات مركزية و سلع التبادل بالتشاور مع الولايات المعنية.

الميزان التجاري^{xi} : ويشمل معظم السلع المنظورة المصدرة والمستوردة بين المقيمين داخل الاقتصاد وغير المقيمين مما يؤدي الى تغيير الملكية واذا كانت الصادرات السلعية التي تتم من الاقتصاد للعالم الخارجي أكبر من الواردات التي تأتي من العالم الخارجي فان ذلك يؤدي إلى تحقيق فائض ويسمى فائض الميزان التجاري، أما إذا كانت الواردات من العالم الخارجي للدولة أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق عجز ويسمى عجز الميزان التجاري.

واردات السلع الغذائية والميزان التجاري السوداني:

بالنظر إلى اقتصاديات الدول النامية وإلى مكونات صادراتها من المنتجات الأولية يتضح أن طبيعة هذه الاقتصاديات نفسها تفرز العديد من مسببات الضغوط على ميزان المدفوعات. فاعتماد هذه الاقتصاديات على التجارة الخارجية بتصدير منتجاتها الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية تجعلها عرضة لمؤثرات الاسواق الخارجية العالمية، ولمؤثرات الإنتاج الداخلي . ولا شك أن طبيعة الصادرات، وهي المواد الأولية ، والواردات وهي من السلع المصنعة ، تضفي على عائدات تلك البلدان ضغوطاً ، وتجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها. فينعكس أثر ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات فتكون آثار تقلبات الأسعار العالمية والتضخم العالمي والركود والإنتعاش واضحة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية. وبما أن الاقتصاد السوداني لا ينفصل عن اقتصاديات الدول النامية من حيث السمات الاساسية لهذه الدول فقد شهد الميزان التجاري السوداني إهتزازاً كبيراً عندما بدأ في تنفيذ خطط التنمية وقد ظهر هذا الموقف مع تنفيذ الخطة العشرية والتوسع في تنفيذ المشروعات المدرجة في سنواتها الأولى واستمر الموقف المتدهور للميزان التجاري خلال تنفيذ الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلية وأثناء تنفيذ الخطة السنية وبرامج الاستثمار الثلاثية وما أعقبها من برامج تنموية^{xii}.

اداء الميزان التجاري السوداني خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٨م)

تراجع الفائض في الميزان التجاري خلال(٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) بنسبة ٥٥,٤% ويعزى ذلك لإنخفاض عائدات الصادرات، أما في عام ٢٠٠٢م إنخفض عجز الميزان التجاري بنسبة ١٧,٤% وعزى ذلك لارتفاع قيمة الصادرات حيث سجلت الواردات إرتفاعا طفيفا بنسبة ٦,٣%، أما في العام ٢٠٠٣م إنخفض عجز الميزان التجاري وذلك لزيادة قيمة الصادرات عن الواردات ، وفي عام ٢٠٠٤م زادت حصيله الصادرات بنسبة ٤٨% لذا إنخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٤,٢% ، أما في عام ٢٠٠٥ ارتفع العجز بنسبة

٥٤% وذلك للزيادة في قيمة الواردات والتي بلغت نسبة ٦٥,٨% وكذلك في عام ٢٠٠٦م ارتفع العجز في الميزان التجاري ٢٥,١% بسبب زيادة الواردات، وفي عام ٢٠٠٧م ارتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة ١٩٧,٥% وعزى ذلك لزيادة حصيلة صادرات المواد البترولية، أما في العام ٢٠٠٨م تحول الفائض الي عجز وذلك لانخفاض قيمة الصادرات، أما في عام ٢٠٠٩م حقق الميزان فائض وذلك لارتفاع حصيلة عائدات الصادرات من المواد البترولية، في العام ٢٠١٠م حقق الميزان التجاري فائضا وذلك لدخول عائدات الذهب ضمن حصيلة الصادر، أما في ٢٠١١ فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري بنسبة ٤٢% ويعزى ذلك لخروج البترول ومشتقاته من قائمة الصادرات نتيجة لانفصال جنوب السودان كذلك انخفضت الواردات بنسبة طفيفة نسبة لإنتهاج الدولة لسياسات ترشيد الاستيراد والتي بموجبها تم حظر استيراد بعض السلع^{xiii}. سجل الميزان التجاري عجزا قدره ٠,٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٢م وتحول فائض قدره ٢,٧ مليار دولار من النصف الأول في عام ٢٠١١م إلى عجز كبير ومما عزز هذا الانخفاض الحاد في الصادرات والذي كان يمكن تعويضه بزيادة صادرات الذهب فقد بلغ مستوي قياسي بمبلغ ٦٤٤ مليون دولار أي نحو ست مرات حجم الصادرات البترولية ونسبة ٧٠% من مجموع الصادرات الأخرى كما تراجع مجموع الواردات خلال بعين متاليين حيث شمل الانخفاض جميع التصنيفات مما يعكس الشديد في النقد الاجنبي المطلوب للاستيراد ونتيجة لذلك انخفضت الواردات من السلع الغذائية بنسبة ٣٠% والآلات بنسبة ٢٣,٧% ومعدات النقل بنسبة ٩,٣% مما أدى إلى ضعف واضح في أداء القطاع حيث أن إنخفاض حجم الواردات يؤدي لانكماش الأنشطة الاقتصادية عن طريق الحد من الامدادات للسلع اللازمة للاستهلاك والاعمال. في عام ٢٠١٣م صدر السودان ٣,٩٢ مليار دولار أمريكي^{xiv} على شكل سلع وإستورد ٧,٨٣ مليار دولار مما أدى الى عجز الميزان التجاري بقيمة ٣,٩١ مليار دولار وكانت أهم الصادرات هي النفط الخام ٢,٤٣ مليار دولار والماعز والأغنام ٤٢٣ مليون دولار والذهب ٧٣,٣ مليون دولار وفي حين تصدر المواد الغذائية وسجل القمح ٦٨٣ مليون دولار والسكر الخام ٤٦٤ مليون دولار والادوية ٢٦٠ مليون دولار والسيارات ١٩٦ مليون دولار، إتسعت^{xv} الاختلالات الخارجية بسبب إنخفاض أسعار صادرات السلع الأولية والسياسات التوسعية وعدم كفاية تعديل سعر الصرف فقد زاد عجز الحساب الجاري الى ٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥م، وهبطت احتياطات النقد الأجنبي بنسبة ٤,٨% في عام ٢٠١٤م وزادت الواردات غير النفطية زيادة كبيرة حيث إتسع عجز الميزان التجاري الى ١١% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م بالمقارنة مع عام ٢٠١٥م^{xvi} في عام ٢٠١٦م انخفض العجز بنسبة ١٧,٥% وذلك لانخفاض قيمة الواردات بنسبة ١٢,٥%^{xvii}.

جدول رقم (١)

أداء الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠١٢م - ٢٠١٥م)

السنة/البيان	الصادرات السلعية بالدولار	الواردات السلعية بالدولار	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٩٩٣	١٥٥٣	٤٤٠,٣
٢٠٠١	١٩٧٥	٢٣٠١	-٣٢٦,١
٢٠٠٢	٢١٠١	٢٤٤٦	-٣٤٤,٧
٢٠٠٣	٢٧٧٣	٢٨٨٢	-١٠٩,٠
٢٠٠٤	٤٢٦٧	٤٠٧٥	١٩١,٦
٢٠٠٥	٥٦٣٥	٦٧٥٧	-١١٢١,٧
٢٠٠٦	٦٦٢٦	٨٠٧٤	-١٤٤٨,١
٢٠٠٧	٩٩٣٣	٨٧٧٦	١١٥٦,٨
٢٠٠٨	١٢٧٩٣	٩٣٥٢	٣٤٤١,١
٢٠٠٩	٩٤٢٠	٩٦٩١	-٢٧٠,٩
٢٠١٠	١٢٦١٠	١٠٠٤٥	٢٥٦٤,٩
٢٠١١	١٠٧٦٤	٩٢٣٦	١٥٢٨,١
٢٠١٢	٥١٧٤	٩٢٣٠	-٤٠٥٦,٢
٢٠١٣	٥٩٨٠	٩٩١٨	-٣٩٣٨,٢
٢٠١٤	٥٤٥٦	٩٢١١	-٣٧٥٥,٤
٢٠١٥	١١٦٤٢	٩٥٠٩	٢١٣٢,٩
٢٠١٦	١٣٥٥٣	٨٣٢٣	٥٢٢٩,٨
٢٠١٧	١٤٢٦٥	٩١٦٣	٥١٠٢,٠
٢٠١٨	١٢٢١٥	٧٨٥٠	٤٣٦٥,٤

المصادر : بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠١٨م)

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

أولاً: النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بمعادلة واحدة تخص أثر واردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني ، وهي على النحو التالي:

$$\text{LOG(TB)}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LOG(FM)}_t + \alpha_2 \text{LOG(M)}_t + \alpha_3 \text{LOG(PEX - OEX)}$$

$$\alpha_0, \alpha_3 > \alpha_1, \alpha_2, > 1$$

حيث أن:

$(\text{TB})_t$ = العجز في الميزان التجاري السوداني يمثل المؤشر العام للفرق بين الصادرات والواردات مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{FM})_t$ = واردات السلع الغذائية مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{M})_t$ = واردات السلع الأخرى الإجمالية مقيم بالدولار الأمريكي.

$(\text{PEX} - \text{OEX})$ = فجوة سعر صرف الدولار بالجنيه السوداني وتقاس بالفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي .

ثانياً: الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النموذج القياسي أعلاه خلال توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned} (\text{TB})_t = & 0.865 + 1.119 \text{LOG(FM)}_t - 0.182 \text{LOG(M)}_t + 0.149 \text{LOG(PEX - OEX)} \\ & (0.182) \quad (1.423) \quad (-0.223) \quad (1.001) \\ R^2 = & 81\% \quad F(2, 14) = 0.66 \quad DW = 1.98 \end{aligned}$$

١- تشير نتيجة تقدير المعادلة وفق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية إلى أن جميع إشارات المعلمات المقدرة موافقة للنظرية الاقتصادية. كما يلاحظ أن إحصائية-F المحسوبة (٥,٦٦) هي أكبر من قيمتها الجدولية ٢,٩٦ وذلك عند درجات حرية (٢, ١٤) مما يشير إلى جودة توفيق خط العلاقة.

ويوضح معامل التحديد ($R^2 = 81\%$) أن ٨١% من المتغيرات الداخلة في النموذج TB يفسر بواسطة واردات السلع الغذائية إضافة إلى عوامل عدم التأكد، بينما ١٩% فقط تعزى إلى عوامل أخرى غير مضمنة في المعادلة. فيما يتعلق بإحصائية درين واتسون DW (١,٩٨) فتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي. أما في جانب معنوية المعلمات المقدرة فيلاحظ أن إحصائية-t المحسوبة للمعلمة المقدرة لواردات السلع الغذائية مقدارها (١,٤٢٣) وهي أقل عند مقارنتها بالقيمة الجدولية المناظرة ١,٧٦،

عليه يرفض فرض العدم، وبالتالي يقبل الفرض البديل بوجود تأثير معنوي موجب لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري TB. أما إحصائية-t المقدرة للواردات الكلية فهي (-0,223) وهي أقل من المحسوبة 1,76 حيث يشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي سالب للواردات الكلية في تغيير الميزان التجاري. كما أن النتيجة أعطت معنوية موجبة للمعلمة المقدرة لقياس الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وذلك بمقارنته بإحصائية-t المحسوبة (1,001) مقارنة بنظيرتها الجدولية (1,76) وذلك عند درجة معنوية (0,05) ودرجة حرية (24).

ثالثاً: التفسير الاقتصادي

من خلال ما توصلت إليه الدراسة في التقييم الإحصائي والقياسي يمكن تقديم التفسير الاقتصادي للنتيجة على النحو التالي:

1- أشارت النتيجة إلى أن هنالك أثر إيجابي لواردات السلع الغذائية على الميزان التجاري السوداني TB. ويعزى ذلك إلى أن هذه السلع تعمل على زيادة مستوى العمليات التجارية مما يساعد في توازن الميزان التجاري السوداني، لأن هذه السلع تمثل الاحتياجات الحقيقية للواردات، بالتالي فهي لا تكون خصماً على توازن الميزان التجاري، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى، أن واردان السلع الغذائية لها تأثير معنوي موجب على الميزان التجاري السوداني.

2- وتؤيد الدراسة صحة الفرضية القائلة أن واردات السلع الاجمالية لها تأثير عكسي على الميزان التجاري السوداني، وهذا يعني أن هنالك سلع واردة لا تمثل أولويات بالنسبة للاحتياجات الفعلية التي يستفيد منها المجتمع وبالتالي للاقتصاد القومي.

3- وواردات السلع الغذائية تلبى حاجة الاستهلاك المحلي، بالتالي ليس لها أثر سالب على الميزان التجاري السوداني وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

4- العلاقة السالبة التي أظهرتها الدراسة بالنسبة لإجمالي الواردات هي نتيجة لأن معظم الواردات السودانية هي سلع كمالية غير ضرورية مثل ألعاب الاطفال والحلويات، بالتالي تكون خصماً على الميزان التجاري في السودان.

مناقشة الفرضيات :

مناقشة الفرضية الاولى

تم قياس أثر واردات السلع الغذائية وإجمالي السلع على الميزان التجاري السوداني وذلك للفترة من (2000-2018م) ، ومن خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعادلة تحتوي على الميزان التجاري كمتغير تابع وكل واردات السلع الغذائية وإجمالي السلع الواردة كمتغيرات مفسرة. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على المعادلة توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

وجود تأثير معنوي موجب قوي لحجم لواردات السلع الغذائية في الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك الى أن السلع الغذائية تمثل الاحتياجات الفعلية للمجتمع وإكمال النقص من إنتاج السلع الغذائية لمقابلة للطلب الكلي.

مناقشة الفرضية الثانية:

وجود تأثير سالب قوي لحجم الواردات الكلية على الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك لتركيز معظم الواردات على سلع كمالية ليست ذات أهمية اقتصادية وإنما في الغالب تكون خصماً على الميزان التجاري، كذلك عدم الإستفادة القصوى من السلع الرأسمالية في عمليات الإنتاج التي تعزز الصادرات والتي بدورها تعمل على توازن الميزان التجاري.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

١. يتم الاعتماد علي تصدير المواد الاولية في شكل مواد خام ومن ثم اعادة استيرادها في شكل سلع مصنعة مما يؤدي الي زيادة قيمة الواردات وخاصة واردات السلع الغذائية وانخفاض قيمة الصادرات مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الميزان التجاري

٢. هناك تزايد في كبير حجم واردات السلع الغذائية والسلع الكمالية

٣. انتهاج الدولة لسياسات ترشيد الاستيراد ذات اثر موجب علي الميزان التجاري

٤. غياب السياسات التشجيعية للصناعات الغذائية المحلية

٥. تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على الميزان التجاري ومكوناته

ثانياً: التوصيات

١-لابد من الاهتمام بإنتاج السلع الغذائية والتي تجنب الدولة الاستيراد من الدول الاخرى وتساهم في تحسين وضع الميزان التجاري في السودان.

٢-يجب تحديد سعر الصرف الرسمي بشكل مناسب للسعر الموازي حتى لا تكون الفجوة بينهما كبيرة ومن ثم تعمل خلل في التوازن الاقتصادي فيما يخص سعر الصرف الاجنبي وكذلك لجذب مدخرات المغتربين وتشجيعهم لتحويلها عبر البنك المركزي السوداني.

٣-يجب التقليل من إستيراد السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية التي لا تدخل ضمن السلع الرأسمالية التي تساهم في زيادة الانتاج.

٤-يجب التركيز في الإستيراد على السلع الرأسمالية التي تعزز عمليات الإنتاج للتصدير.

٥-الاهتمام بتحسين الصادرات السودانية وذلك من خلال جودة المنتج وتصنيعة بدلاً من تصديره مواد خام وذلك حتى ينافس في الاسواق العالمية.

المصادر والمراجع:

١. نسيمة ناصر دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٢م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤م.
٢. زبير طيوح رسالة ماجستير في العلوم التجارية، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٥م.
٣. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها رسالة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، ٢٠١٥م.
٤. سارا عبد القادر حسن محمد فاضل، أثر التبادل الاقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في السودان في الفترة من (١٩٨٢-٢٠١٥م)، الخرطوم.
٥. حافظ علي منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.
٦. سامي العفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الاسكندرية، ١٩٩٣.
٧. جون هيدسون ومارك هنديرد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧م.
٨. خالد الحاج عبد الجليل وآخرون، تقارير وزارة الخارجية، مكتبة وزارة الخارجية، ١٩٩٩م.
٩. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي المالي، الخرطوم، ٢٠١٢م.
١٠. عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٣٣٢
١١. رضا عبد السلام النجا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧م.
١٢. عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني (جوانب تطبيقية)، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.
١٣. تقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية للأعوام من (٢٠٠٠- ٢٠١١م)،
١٤. البنك الدولي، النشرة الاقتصادية القطرية، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٢م
<https://fanack/ar/sudan> ٢٤/٨/٢٠٢
١٥. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، العدد ٣٢٤/١٦، ٢٠١٦م
١٦. تقرير بنك السودان المركزي للعام (٢٠١٧- ٢٠١٨م)

جدول رقم (١) يوضح بيانات الدراسة للمتغيرات الميزان التجاري والواردات الكلية واردات المواد الغذائية

السنة	واردات السلع الغذائية	واردات السلع الكلية	الميزان التجاري
DATE	FOOD GOODS	M	TB
٢٠٠٠	٤٢٨,٤٤	١٥٥٣	٤٤٠,٢٩
٢٠٠١	٤١٦,٣٤	٢٣٠١	-٣٢٦,١٤
٢٠٠٢	٤٤٠,٥٥	٢٤٤٦	-٣٤٤,٧٢
٢٠٠٣	٤٢٠,٢٦	٢٨٨٢	-١٠٨,٩٩
٢٠٠٤	٥١٨,٥١	٤٠٧٥	١٩١,٥٧
٢٠٠٥	٨١٠,٨٠	٦٧٥٧	-١١٢١,٧١

-١٤٤٨,١٠	٨٠٧٤	٧٤٥,٧٧	٢٠٠٦
١١٥٦,٨٠	٨٧٧٦	٨٢١,٨٦	٢٠٠٧
٣٤٤١,١٠	٩٣٥٢	١٣٣٧,٣١	٢٠٠٨
-٢٧٠,٩٠	٩٦٩١	١٦٣٧,٩٠	٢٠٠٩
٢٥٦٤,٩٠	١٠٠٤٥	٢٣٦٥,٧٨	٢٠١٠
١٥٢٨,١٠	٩٢٣٦	١٨٨٧,٨٨	٢٠١١
-٤٠٥٦,٢٠	٩٢٣٠	٢٠٤٩,٠٤	٢٠١٢
-٣٩٣٨,٢٠	٩٩١٨	٢٣٧٢,٢٧	٢٠١٣
-٣٧٥٥,٤٠	٩٢١١	٢٢٤٧,٩٠	٢٠١٤
٢١٣٢,٨٨	٩٥٠٩	٢١٣٢,٨٧	٢٠١٥
٥٢٢٩,٨٠	٨٣٢٣	١٧٧٥,٤٧	٢٠١٦
٥١٠٢,٠٠	٩١٦٣	١٩٤٤,١٣	٢٠١٧
٤,٣٦٥,٤	٧٨٥٠	٣٩٣٨,١	٢٠١٨

المصدر: إعداد الباحثان من تقارير بنك السودان المركزي

ملحق رقم (٢)

يوضح بيانات الدراسة للمتغيرات للميزان التجاري والواردات الكلية و واردات المواد الغذائية

Dependent Variable: LOG(TB)				
Method: Least Squares				
Date: ١٠/٣٠/١٩ Time: ١٥:٢٥				
Sample: ٢٠٠٠ ٢٠١٨				
Included observations: ٨				
Excluded observations: ١١				
Prob.	-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٨٦٣٨٨١٥٤٣٧٥٨	٠,١٨٢٧٥١٨٠٦١٦٥	٤,٧٣٥٨٠٢٥٧٨٦١	٠,٨٦٥٤٧٦٤٧٤٨٨١	C
٠,٢٢٧٧٧٧٠٢٦٩٣٨	٠,٤٢٣١٦١٨٦٥٣٨	٠,٧٨٦٦٦٢٦٩٥١٦٧	١,١١٩٥٤٨٣٤٨٦٨	LOG(FM)
٠,٨٣٣٨٨٩١٢٦٣٦٣	٠,٢٢٣٧٨٥٧١٠٣٧٤	٠,٨١٦٧٦٠٢٧٢٨٢	٠,١٨٢٧٧٩٢٧٧٨٥٨	LOG(M)
٠,٣٧٣٣٦٦٢٢٤٩٣٨	٠,٠١٢٤٦٣١٦١٤	٠,١٤٩٣٩٣٢٠٤٠١٣	٠,١٤٩٥٧٩٣٩٥١٧٥	LOG(PEX-OEX)
٧,٤٥٨٧٩٣٩٧٩٤	Mean dependent var		٠,٨٠٩٥٢٥١٤٠٨٤٦	R-squared
١,٢٠٥٩٢٥٢٤٣٣٩	S.D. dependent var		٠,٦٦٦٦٦٨٩٩٦٤٨	Adjusted R-squared
٢,٤٢٠٦٠٤٨٢٦	Akaike info criterion		٠,٦٩٦٢٣٨٨٣٠٧١٩	S.E. of regression
٢,٤٦٠٣٢٥٥٩٦٨٤	Schwarz criterion		١,٩٣٨٩٩٤٠٣٧٦	Sum squared resid
٥,٦٦٦٧١٥٥٩٣١	F-statistic		٥,٦٨٢٤١٩٣٠٤	Log likelihood
٠,٦٣٥٣٩٨٣٩٢٤١٨	Prob(F-statistic)		١,٩٨٤٦٩٥٩٤٧٥٨	Durbin-Watson stat

المصدر: إعداد الباحثان من برنامج Eviews